



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2025/09/03

تاريخ القبول: 2025-11-24

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

إشكالية تظليل الرأي العام الإلكتروني الجزائري في ظل انتشار الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية ومدى فعالية التشريعات الإعلامية الجزائرية في مواجهة الظاهرة.

- دراسة وصفية تحليلية -

The issue of shadowing public opinion in the Algerian electronic space in light of the spread of fake news across the digital environment and the effectiveness of Algerian media legislation in combating this phenomenon. -A descriptive analytical study-

شهرة بشير. رقاد حنان

*1 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) chahra.bachir@univ-msila.dz

*2 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر) reggad.hanane@univ-msila.dz

الملخص: تسعى هذه الدراسة للوقوف على آثار انتشار ظاهرة لأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية على تظليل الرأي العام الإلكتروني الجزائري وتحليل التشريعات التي سنّها المشرع الجزائري لمكافحة الظاهرة، في عصر شكلت فيه البيئة الرقمية عالما بديلا أتاح مساحة لا محدودة من حرية الرأي والتعبير من جهة وفسح المجال لانتشار الأخبار الكاذبة والمضللة من جهة أخرى، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليل العلاقة بين متغيراتها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع السياق التاريخي لظهور مصطلح الأخبار الكاذبة، وقد توصلت الباحثتان من خلال الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأخبار الكاذبة تؤثر بشكل مباشر على توجهات الرأي العام الإلكتروني في الجزائر وأن هذا الأخير أصبح يشكل ورقة ضغط قوية على السلطة الجزائرية، من جهة أخرى خلصت الباحثتان إلى أن المجال التشريعي في الجزائر فيم يخص تنظيم نشاط الإعلام في البيئة الرقمية لا يزال يشهد فراغا كبيرا أفضى إلى فقدان الثقة بين المواطن الجزائري والدولة بسبب الآثار السلبية لانتشار الأخبار الكاذبة حول القضايا المحورية والحساسية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام - الرأي العام الإلكتروني - البيئة الرقمية - الأخبار الكاذبة - التشريعات الإعلامية.

ABSTRACT : This study aims to examine the phenomenon of misleading electronic public opinion in Algeria, in an era where the digital environment has created an alternative world that offers unlimited space for freedom of opinion and expression on one hand, and opens the door for the spread of false and misleading news on the other. It also removes all restrictions on freedom of expression, allowing all segments of society to engage in political and social discussions that are presented in the digital space. Social media platforms represent a virtual global world that is crowded with digital content of varying types, orientations, and multiple sources. However, this accumulation and acceleration in the production and reception of digital content with complete freedom has started to threaten the security of local and international communities due to the alarming spread of false news and the growing impact of such news on electronic public opinion manipulation, which today serves as a direct pressure point on governments and nations, given the significant importance that the digital environment has gained in our current era. Therefore, through this research paper, we aim to clarify the nature of electronic public opinion and the extent of its impact by the alarming spread of false news across the digital environment in Algeria And the analysis of media legislation regulating the field in Algeria on the one hand, as well as an indication of its effectiveness in combating the phenomenon and mitigating the repercussions of the circulation of fake news on users' opinions, especially regarding critical and sensitive issues, which leads to a misguided direction that undermines trust between the Algerian citizen and the state.

Keywords: public opinion - electronic public opinion - digital environment - fake news - media legislation...

مقدمة:

تلعب حرية الرأي و التعبير دورا محوريا في بناء الحضارات واستقرار الدول، وتعد من الحقوق الأساسية التي اتفقت حولها الدساتير والنصوص القانونية الدولية و الوطنية، والمواثيق العالمية المختلفة، فهي تعتبر من الحقوق التي تؤسس لدولة القانون وتجعل الإنسان قادرا على تحقيق ذاته فكريا واجتماعيا. لذلك نجد أن أفراد المجتمعات عبر العالم يناشدون على مر العصور بتحقيق مبدأ حرية الرأي و التعبير في أشكاله المتعددة، سواء من خلال حرية الفكر أو حرية الممارسات السياسية والعقائدية، ولعل حرية الإعلام كانت ولا تزال أهم مظاهر تحقق مبدأ حرية الرأي و التعبير. ومع التطورات والثورات الفكرية والتقنية التي مرت بها البشرية نلمح تحولاً كلياً في طبيعة وسائل الإعلام والاتصال، وازدياداً في مساحة حريتها خاصة مع آخر الثورات التي عرفها العالم وهي الثورة التكنولوجية التي أفرزت تطورات تقنية هائلة خاصة بظهور الأنترنت التي ولدت ما يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة كان لها أثراً بالغ في خلق إعلام بديل نتج عنه تغير واضح في مفاهيم حقوق وحرريات الأفراد، من خلال إتاحتها لفضاء رحب للأفراد للتعبير عن آرائهم بكل أريحية بحيث أصبحوا متلقين وصانعين للمحتوى في آن واحد، وبذلك تغيرت المفاهيم والقوانين المؤطرة للعملية الإعلامية من خلال هذه الشبكات، بشكل مكن من التخلص من الرقابة التي فرضت سابقاً على وسائل الإعلام والاتصال التقليدية، ما أتاح للفرد الحق في التعبير عن آرائه وتوجهاته الفكرية أو انتماءاته السياسية بكل حرية، في الفضاء الافتراضي دون قيد أو قمع يذكر، وزاد من فرص التواصل ومشاركة المحتويات الإلكترونية بكل سهولة ويسر في غياب ما يعرف في الإعلام بحارس البوابة.

غير أن هذه الشبكات الاجتماعية التي صنعت هذا المجال العام الرقمي الغير خاضع؛ أو الخاضع نسبياً فقط لرقابة الدول والحكومات، وبرغم ما وفره من إيجابيات ودعم لحق حرية الرأي و التعبير وسهولة التواصل بين الناس بشكل حول العالم إلى قرية كونية صغيرة على حد تعبير ماركسهايم سابقاً، إلا أنه من ناحية أخرى قد ساهم في إبراز إشكالات جديدة، و أخرى قديمة متجددة، اتخذت لها من مختلف هذه المنصات الرقمية مجالا للتوسع والانتشار للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد عبر العالم، ومن أهم هذه الإشكالات؛ تراحم المحتويات الرقمية و ضبابية مصادرها، ما أدى إلى انتشار الأخبار الكاذبة أو ما يعرف بـ: Fake News؛ التي ساهمت بشكل مباشر في التأثير على سلوكيات المستخدمين في البيئة الرقمية وتوجيه آرائهم من خلال تقديم تحليلات وقراءات للأحداث والقضايا الآنية وخاصة السياسية منها بشكل مبني على معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة لا تعتمد على مصادر صحيحة و موثوقة، ما نتج عنه توجيهها غير صحيح للرأي العام الإلكتروني بطريقة تشكل ورقة ضغط على الدول والحكومات، نظراً لم أصبح لهذا الأخير-الرأي العام الإلكتروني- من أهمية في توجيه القرارات السياسية وزعزعه الأمن والسلم الوطنيين والدوليين؛ وفي هذا السياق اختلفت استجابات الدول لمواجهة ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية من خلال سن القوانين و التشريعات المنظمة لمختلف النشاطات في الفضاء الرقمي الافتراضي.

2. مشكلة البحث:

وتعد الجزائر من الدول التي لامست بشكل مباشر الآثار السلبية لانتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر لم تسلم من التنامي المتزايد لانتشار هذا النوع من الأخبار والمعلومات المغلوطة خاصة خلال فترة

الحراك الشعبي سنة 2019م و فترة انتشار وباء كوفيد 19، الأمر الذي أدى إلى تسيير وتوجيه آراء المستخدمين الجزائريين بشكل غير صحيح أفضى إلى تشكيل رأي عام إلكتروني مبني على أخبار كاذبة ومعلومات ذات مصادر مجهولة ومشكوك في صحتها بشكل أثر على استقرار البلاد وزعزع الثقة بين المواطن والدولة؛ ما استدعى من الحكومة الجزائرية الاستجابة العاجلة باتخاذ تدابير قانونية وتشريعية لتنظيم البيئة الرقمية في الجزائر والحد من انتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الرأي العام الإلكتروني. وفي هذا السياق تطرح الباحثتان المشكلة البحثية التالية:

ما هو دور انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية في تظليل الرأي العام الإلكتروني الجزائري وتوجيهه بشكل غير صحيح؟ وما مدى نجاعة القوانين الجزائرية في مواجهة الظاهرة الجزائرية؟

و للإجابة على هذه المشكلة البحثية وجب تقسيمها من قبل الباحثتين إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي حدود حرية الرأي والتعبير في البيئة الرقمية؟
- 2- ما هو مفهوم الأخبار الكاذبة وماهي أسباب انتشارها المتنامي في البيئة الرقمية؟
- 3- ما هو مفهوم الرأي العام الإلكتروني وماهي علاقته بالسلطة؟
- 4- ماهي العلاقة بين انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية وتظليل الرأي العام الإلكتروني في الجزائر؟
- 5- كيف استجابت الجزائر لانتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية؟ وما مدى نجاعة القوانين والتشريعات التي سنّها المشرع الجزائري لتنظيم البيئة الرقمية و الحد من آثار انتشار الأخبار الكاذبة على توجيه الرأي العام الإلكتروني الجزائري توجيهها غير صحيح؟

3. منهج الدراسة:

يعرف المنهج العلمي على أنه: "أسلوب للتفكير والتنفيذ، يعتمد على الباحث لانجاز بحثه، و تنظيم أفكاره وتحليلها، وعرضها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة أو الحدث موضوع الدراسة" (دشلي، 2012م/1437هـ)؛ فاتباع منهج معين لانجاز البحث العلمي هو خطوة أساسية لا يمكن لأي باحث أن يتخطاها خلال إنجاز دراسة علمية ما مهما كان نوعها كمية أو كيفية. وفي هذه الورقة البحثية قامت الباحثتان باستخدام المنهج التاريخي بحكم أنهما ستخوضان في سياقات ظهور مفهوم الأخبار الكاذبة Fake New، وتحاولان تقديم لمحة تاريخية عن المصطلح. إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أحد أهم المناهج البحثية الهامة في علوم الإعلام والاتصال كونه يمكن الباحث من جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ووصف الظروف المحيطة بها وبيان الأسباب المتداخلة في تكوينها، من أجل تحليل العلاقات بين متغيراتها، و وصفها وصفا علميا دقيقا يمكنه من الوصول إلى نتائج مقبولة حولها بأسلوب موضوعي وبكل مصداقية ممكنة؛ وبذلك فإن هذا المنهج سيمكن الباحثتان من وصف الظروف المحيطة بظهور الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية وبيان العلاقة بينها وبين توجيه الرأي العام الإلكتروني الجزائري توجيهها غير صحيح، كما سيساعد في تحليل القوانين والتشريعات الجزائرية المتعلقة بهذا الخصوص على أمل بيان مدى نجاعتها في مكافحة الظاهرة والحد من آثارها على المستخدمين الجزائريين وعلى علاقتهم بالسلطة الجزائرية.

4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على خطورة انتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية ومدى تأثيرها على تكوين الرأي العام الإلكتروني في الجزائر وتوجيهه بشكل غير صحيح، إضافة إلى محاولة تحليل النصوص التشريعية التي سنّها المشرع الجزائري لتنظيم العمل الإعلامي في البيئة الرقمية وبيان نقاط القوة والضعف فيها، للخروج بتوصيات حول كيفية تفادي الثغرات القانونية التي تضعف النصوص التشريعية و تقلل من إمكانية مجابهة والحد من آثار انتشار Fake News في البيئة الرقمية على تسيير وتوجيه الرأي العام الإلكتروني في الجزائر.

5. تحديد المصطلحات:

-**الرأي العام:** يعد مصطلح الرأي العام من أبرز المصطلحات المستعملة في مجال علوم الإعلام والاتصال؛ بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يشير إليها مفهومه كونه يرتبط ارتباطا مباشرا بتوازن المجتمع، ويعبر عن أنساق فكرية معينة لغالبية أفراد، وكذا قدرته على تسيير السلطة والضغط عليها من جهة أخرى ، غير أن هذا المصطلح لم يعرف الإجماع على مفهوم واحد من قبل الباحثين والمختصين، بفعل تعدد الزوايا التي يدرس من خلالها؛ و تجدر الإشارة إلى أن المصطلح يعد مصطلحا غربيا حيث ظهر "الأول مرة" إبان الثورة الفرنسية على لسان وزير الخارجية الفرنسي، الذي استخدمه للتعبير عن اتجاهات المستثمرين، ثم استخدمه المثقفون ورجال السياسة بعد ذلك على أنه قوة مؤثرة في المجتمع لا يستهان بها. " (بشير، 2020م). ما يعبر عن التطور المحلي لمفهوم الرأي العام حسب استخدامه من قبل المختصين والباحثين، ليغلب عليه الطابع السياسي بشكل أكبر، بفعل ارتباطه التاريخي بالسلطة والقرارات السياسية.

ولعل من أهم التعريفات الواردة حول مصطلح الرأي العام التعريف الذي يرى بأنه: "قاسم مشترك بين أعضاء الجماعة لمصلحة ما أو أومسألة ما تثير الاهتمام إلى موقف مشترك بينهم أونسبة مؤثرة منهم ويتصف بالعلانية" (حلاق، 2020)؛ ويشير التعريف إلى اتصاف الرأي العام بالتشاركية بين أفراد المجتمع في فكرة ما تكون لهم فيها مصلحة معينة متعلقة بموضوع أوقضية ما يشكلون حولها رأيا عاما، كصفة أساسية إضافة إلى إضافه إلى صفة العلانية والوضوح.

وكذا يعرفه فلويد أولبورت بأنه: " تعبير جمع كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث تكون نسبة المؤيدين أوالمعارضين(في العدد) ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر اتجاه الموضوع الذي هم بصدد" (زريق، 2016م)؛ وإضافة إلى ما يشير إليه فلويد أولبورت في تعريفه من ضرورة اتصاف الرأي العام بالعمق والاتفاق على موقف معين سواء بالتأييد أو الرفض، فإنه قد أشار إلى نقطة مهمة وهي مسألة قياس الرأي العام من خلال قوله : "...أو بناء على دعوة توجه إليهم"، وهنا نلفت الانتباه إلى أنه وبعد تطور مفهوم الرأي العام في الغرب و بروز أهميته الكبرى في التأثير على القرارات السياسية فقد توالى ظهور مراكز دراسة وقياس الرأي العام على غرار معهد جالوب الأمريكي الذي يعد أول مركز لاستطلاع الرأي ليتوالى بعد ذلك ظهور هذه المراكز عبر مختلف معاهد وأقسام الإعلام في جامعات العالم.

ويمكننا تعريف الرأي العام بشكل عام على أنه : " إجماع نسبي بالفرض أو القبول من طرف نسبة كبيرة من مجمل أفراد المجتمع حول قضية معينة أو موضوع هام يشترك فيه ويمس مصالح مشتركة فيهم بينهم، -سواء كان موضوعا سياسيا أو اجتماعيا- ينتشر بشكل علني ويصرح به من خلال مختلف وسائل الإعلام المتاحة تقليدية كانت أو رقمية"

-الرأي العام الإلكتروني: بعد انتقال العالم إلى الفضاء الرقمي أصبحت جميع الممارسات الاجتماعية والسياسية ذات صبغة إلكترونية؛ ولعل مفهوم الرأي العام هو الآخر قد اتخذ هذا الطابع من خلال ظهور ما يسمى اليوم بالرأي العام الإلكتروني الذي يشير إلى وجهة نظر مستخدمي الفضاء الرقمي حول قضية معينة إما بالتأييد أو الرفض واتفاقهم النسبي حول موقف معين اتجاه قضية تهمهم ؛ و يعرف الرأي العام الإلكتروني بأنه ذلك الرأي الذي : " يرتبط فقط بالمستخدمين للشبكة العنكبوتية الذين يعبرون فيها عن آرائهم ومواقفهم المؤيدة أو الرافضة لقضية أو قانون أو قرار ما" (بشير، 2020م).

-البيئة الرقمية: مصطلح مرن يحمل عدة احتمالات بالنظر إلى كونه يرتبط بعدة عناصر مترابطة ارتباطا تكامليا في الوظائف والأدوار؛ و يمكننا القول بأن البيئة الرقمية هي ذلك العالم الناتج عن على التمازج بين التقنية المتطورة و تكنولوجيات الإعلام والاتصال والترابط بينها وبين الحواسيب و شبكة الانترنت والتي تمكن الفرد من الإبحار فيها بكل حرية وتتيح له فرصة الوصول إلى المعلومات والبيانات الرقمية بكل حرية وبأسهل شكل ممكن؛ و تعرف البيئة الرقمية بأنها: "مجموعة من العناصر ذات المهام والاختصاصات المتفاوتة يتفاعل الانسان معها في مختلف المؤسسات عبر تطبيقات التكنولوجيات الجديدة، وتعد شبكة الانترنت البيئة الأساسية و المناسبة لاحتضان الدخول إلى المعلومات الرقمية بحيث توفر مصادر المعلومات والوسائط الرقمية المخزنة في قواعد المعلومات" (بوزيان، 2024)؛ ويتضح من خلال التعريف أن البيئة الرقمية تعد نتاج تفاعل الانسان مع عناصر متعددة ترتبط فيم بينها عن طريق الشبكة العنكبوتية التي تتيح الولوج إلى مختلف البيانات المخزنة عن طريق الويب 2.0 و 1.0، وبصنع تقنية مختلفة تتطور و تتغير بشكل مستمر. وتشكل البيئة الرقمية من عدة عناصر أساسية؛ يمكن اخصارها في (حسينة، 2022):

• المعلومات على الشكل الرقمي.

• التكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات والاتصال.

• الوسائل التقنية المستعملة من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة.

-الأخبار الكاذبة: يعد مصطلح الأخبار الكاذبة من المصطلحات الحديثة نسبيا، أو المستحدثة لأنه مفهوم قديم بالأصل، غير أن ظهور المصطلح في العصر الراهن بمفهومه المتجدد المتعلق بالأساس بالتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والانتشار الواسع للانترنت وما صاحبها من تحولات في جميع الميادين الأمر الذي غير العديد من المفاهيم والقيم الاجتماعية والساسية قد ارتبط بشكل كبير بالانتخابات الأمريكية سنة 2016م؛ وبالرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي استخدم مصطلح FAKE NEWS في خطاباته المعادية لوسائل الإعلام الأمريكية. والذي صرح "في إحدى مقابلاته مع الشبكة الإخبارية CNN لست أنا المسؤول عن اختراع الأخبار الزائفة فكل ما فعلته هو جعل هذه العبارة أكثر وضوحا، لأن مجتمعا للأسف يعج بهذا النوع من الأخبار وهذا مؤسف حقا" (الأشعري، 2024)؛ في إشارة منه إلى أن مصطلح الأخبار الكاذبة أو ما يعرف بـ : Fake News هو مصطلح ضارب في التاريخ وقد تم استحداثه مع التطور التكنولوجي والزخم الكبير الذي أعطاه له الانتقال إلى البيئة الرقمية التي ساهمت بشكل واضح في انتشار هذا النوع من الأخبار.

ويعد الخبر الكاذب كل خبر غير صحيح لا يعتمد على مصدر موثوق يتم نشره من قبل شخص طبيعي أو مؤسسة ما عبر وسائط الإعلام المختلفة التقليدية منها أو الرقمية بقصد تضليل جهة معينة عن معرفة الحقيقة.

هذا وتم تعريف الأخبار الكاذبة في "دراسة Allcot and Gentzkow على أنها الأخبار التي تم صياغتها بشكل خاطئ عمدا، والتي من الممكن أن تقدم معلومات مغلوطة للقراء" (الرشدي، 2024م)؛ ويلفت هذا التعريف الانتباه إلى أن الأخبار الكاذبة هي ليست تلك الأخبار التي قد يرد فيها خطأ ما دون قصد، بل هي أخبار مبنية على معلومات مغلوطة بشكل عمدي و بترتيب مسبق مقصود، بهدف تضليل المتلقي عن معرفة الوقائع الصحيحة و الوصول إلى الحقيقة.

من جهته عرف الفقيه دانيال هالبرن Daniel Halebarn الأخبار الكاذبة على أنها: "جميع الأخبار التي يقصد بها الكذب أو التضليل وتغيير الحقيقة، وخاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية وتنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتحمل عناوين مثيرة والتي تسعى إلى تحقيق الفهم السيئ بعيدا عن الحقيقة" (الكريم، 2020م)؛ وقد وضح هذا التعريف الفقهي الأخبار الكاذبة من زاوية واضحة ومحددة بوصفها أنها أخبار يقصد بها تضليل المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي عن حقيقة القضايا والمواضيع الهامة من خلال تزيف العناوين واستخدام عناوين مثيرة وجذابة لا تنم عن المحتوى الحقيقي للخبر الذي ينطوي تحتها، وأشار التعريف إلى أن الأخبار الكاذبة لطالما ارتبطت بشكل كبير بتحقيق أغراض سياسية لجهات معينة.

-**التشريعات الإعلامية:** يشير مفهوم التشريعات الإعلامية بالأساس إلى تلك النصوص القانونية الإلزامية التي تسنها مختلف الدول والحكومات لتنظيم عمل وسائل الإعلام وتنظيم حرية الرأي والتعبير من خلالها، وتعرف التشريعات الإعلامية بأنها: "تلك القواعد التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الإعلامي والاتصالي، والتي تتولى تنظيم ممارساته ووضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة" (حجاب، 2004م). فهي بذلك جملة القوانين التي تسن من قبل مشرع ما لدولة معينة للإلزام وسائل الإعلام والاتصال بالامتثال لمعايير معينة خلال ممارسة أي نشاط إعلامي أو اتصالي.

1) حرية الرأي والتعبير في البيئة الرقمية حدودها وتداعياتها:

شكلت البيئة الرقمية بكل تطبيقاتها خاصة مواقع التواصل الاجتماعي فضاء مفتوحا للتواصل الانساني والاجتماعي، وسهلت طرق الحصول على الخدمات والمعلومات بشكل سهل وسريع لا سابقة له، بحيث أصبح الفرد قادرا على الوصول للمعلومة مهما كان نوعها في مدة لا تتجاوز عدة ثواني ومن أي مكان في العالم، هذا ولم تقتصر ميزات البيئة الرقمية على تقديم المعلومات بل إنها فتحت المجال أمام جميع مستخدميها دون استثناء -على اختلاف مستوياتهم العلمية ومكاناتهم الاجتماعية- للتعبير عن آرائهم و التصريح بأفكارهم، أين ساهمت هذه المواقع في فتح باب النقاش حول قضايا المجتمع و عززت ثقافة الديمقراطية، وقد تولد عن ذلك تمازج و تداخل بين التكنولوجيا وحرية الرأي والتعبير؛ أين تكرست ثقافة المشاركة وتدعمت طرق الشفافية والحاسبة، بفضل الطبيعة التفاعلية للبيئة الرقمية التي سمحت بممارسة العديد من الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية وعلى رأسها الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والذي أضحى من الحقوق المتعدية؛ التي تجاوزت الحدود الجغرافية والسياسية من خلال ممارستها عبر الفضاءات المختلفة للبيئة الرقمية من خلال نقل وتلقي المعلومات والأخبار ومشاركة المحتويات الرقمية بكل حرية عبر المنصات الرقمية المختلفة وإثارة النقاشات المفتوحة حولها بإبداء الرأي بكل أريحية وطرح وجهات النظر المختلفة من قبل المستخدمين دون قيد يذكر. غير أن هذا الانفتاح الغير مسبوق للبيئة الرقمية التي حطمت كل الحدود الجغرافية، وكسرت كل القيود السياسية

والاجتماعية وبفعل الاستخدام الغير عقلاني لحرية الرأي والتعبير وسوء استغلال هذا الحق من قبل مستخدمي البيئة الرقمية قد أفضى إلى سلوكيات خاطئة انجر عنها توتر في المجال العام الرقمي، من خلال انتشار ظواهر سلبية كثيرة كالتشهير و التحريض على نشر خطاب الكراهية ضد الآخر وتغذية العنصرية سواء بسبب الدين أو اللون أو الانتماء السياسي، بالإضافة إلى انتشار الأخبار الكاذبة بشكل مهول عبر مختلف المنصات الرقمية ما شكل خطرا داهما على الحياة الخاصة للأفراد، و خلق تهديدا على أمنهم النفسي والاجتماعي بسبب الآثار السلبية لانتشار المعلومات الخاطئة التي تؤدي إلى تظليل الرأي العام الإلكتروني ونشر البلبلة في أو ساط المجتمع.

(2) ماهية الأخبار الكاذبة Fake News وأسباب انتشارها المتنامي في البيئة الرقمية :

و تعد الأخبار الكاذبة من بين أكبر المشكلات في العصر الراهن بسبب انتشارها القوي في البيئة الرقمية و تأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع على حد سواء، و للخوض في أسباب انتشار هذا النوع من الاخبار عبر الفضاء الرقمي وجب بداية تحديد ماهيتها و بيان الفرق بينها وبين المصطلحات المشابهة لها، و بالحديث عن تاصيل المصطلح و تاريخه؛ حيث يعد مصطلح الأخبار الكاذبة مصطلحا قديما عرف منذ الازل حيث عرفت البشرية الأخبار الكاذبة عبر التاريخ، حيث يعود تاريخه إلى "العهد الروماني القديم حين قام أوكتافيان بشن حملة تشويه شرسة ضد غريمه أنطونيو كليونباترا بشعارات قصيرة حادة مكتوبة على عملات معدنية بأسلوب تغريدات قديمة وبذلك سمحت الأخبار الكاذبة لأوكتافيان باختراق النظام الجمهوري وتنصيبه كإمبراطور لروما" (الكريم، 2020م). غير أن مفهوم الأخبار الكاذبة أو مايعرف اليوم بـ Fake News قد أخذ بعدا جديدا من خلال ارتباطه بالتقنية والتكنولوجيات المتطورة للإعلام والاتصال، ما أكسبه أهمية بالغة في هذا العصر بحيث أصبح المفهوم الأكثر رواجاً وانتشاراً في العالم خاصة بعد استخدامه المتكرر من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية سنة 2016م في مواجهته الشرسة مع وسائل الإعلام الأمريكية التي كانت معادية له حينذاك، وبفضل الأولوية التي حظي بها المصطلح بعد ذلك من قبل وسائل الإعلام الرقمية فقد بات موضوعا مهما ومثيرا للفضول البحثي لدى مختلف الباحثين؛ حيث أن كلمة الأخبار الكاذبة Fake News قد سجلت سنة 2017 "كلمة العام وفقا لاختيارات قاموس كولينز للكلمات الأكثر حضورا وتأثيرا" (الحمر، 2020)؛ و بفضل السمات المرنة للبيئة الرقمية من تفاعلية وذكاء، وسرعة فائقة في انتشار هذا النوع من الأخبار بين المستخدمين؛ وتخطي جميع الحدود الجغرافية والقيود القانونية والسياسية فقد أصبح النقاش محتمدا حول موضوع الأخبار الكاذبة وبات من الضروري الفصل بينها وبين المصطلحات المشابهة كالإشاعة و التظليل والدعاية؛ أين ينم مفهوم الإشاعة في الغالب على : "معلومة لايمكن التحقق من صحتها ولا من مصدرها وتنشر مشافهة" (الله، 1977م)؛ ويشير التعريف إلى أن الإشاعة لا يتم تناقلها بشكل رسمي بل أنها تنتشر بين أفراد المجتمع عن طريق الاتصال المواجهي والمصادات الشخصية، وأنها تختمل التصديق والتكذيب بالنظر إلى عدم القدرة على الوصول إلى صاحبها، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم استخدام الإشاعة في القديم بشكل إيجابي خلال الأزمات والحروب لخداع العدو وتظليله عن أهداف معينة، وتخطيط معنويات الجيوش المعادية وإشاعة الفرق بين صفوف جنوده، غير أن استخدام هذه الأخيرة داخل المجتمع الواحد من شأنه أن يثير الفتنة ويزرع الخوف والشك بين أفراد المجتمع، هذا وقد راج تاريخيا استخدام الإشاعة لجلس نبض الرأي العام في المجتمعات حيث يتم إطلاق إشاعة حول قضية معينة لتحسس ردود أفعال أفراد المجتمع حولها وتحديد الاتجاه العام حول القضية موضوع الإشاعة.

وتعرف الإشاعة كذلك بأنها: "الأخبار الكاذبة التي تصاغ بشكل يوحي بنوع من المصادقية وتشكل مناخا ملائما في أوقات الأزمات والتوترات السياسية والاجتماعية وتحت غطاء مصادر مطلعة أو موثوقة أو تقارير سرية تستخدم وسائل الإعلام من أجل التلاعب بالرأي العام" (سالم، 2022م)؛ من خلال هذا التعريف يتضح التداخل الحاصل بين مفهومي الأخبار الكاذبة والإشاعة حيث يتضمن كلاهما معلومات مغلوبة؛ غير أن الفرق بينهما يكمن في أن الأخبار الكاذبة تنشر بقصد مسبق من أجل التظليل وتوجيه المستخدم توجيهها خاطئا عن الحقيقة عبر حسابات وهمية أو أشخاص حقيقيين دون تحقق من صحة المعلومات بهدف التأثير على الرأي العام غالبا أو لترقية الحسابات الإلكترونية، في حين أن الإشاعة قد تحمل جزءا مشوها من الحقيقة وغالبا يتم نشرها بصفة غير منظمة ولا يمكن التحقق من صدقها أو كذبها، على عكس الأخبار الكاذبة التي يمكن التحقق منها؛ خاصة الآن مع ظهور مراكز التدقيق والتحقيق في الأخبار والبيانات.

من جهة أخرى يعد التظليل الإعلامي أحد أهم المصطلحات المشابهة للأخبار الكاذبة ويعرف على أنه: "صرف انتباه الجمهور عن عنصر الحقيقة في موضوع معين أو إخفاءها عنه" (مُجَدِي، 2022-2023م)؛ وهنا يتضح من خلال التعريف أن التظليل الإعلامي يركز على تقديم معلومات منقوصة أو غير صحيحة بهدف تظليل جماهير المستخدمين عن الوصول إلى حقيقة معينة؛ بهدف توجيه الرأي العام توجيهها معينا بخدم مصالح جهات محددة، غير أنه يختلف عن الأخبار الكاذبة في كون التظليل الإعلامي يعتمد على انتقاء معلومات صحيحة جزئيا وصبها في سياق يخدم الأهداف المخطط لها بغرض دذببة المستخدم والتلاعب بآرائه وتوجيهاته من خلال إخفاء جانب مقصود من الحقيقة والتركيز على الجانب الذي يخدم أغراضا معينة تهدف جهة محددة للوصول إليها، في حين يشمل الخبر الكاذب على معلومات غير صحيحة بالكامل؛ ويعتمد على الخداع المقصود بهدف إثارة البلبلة وزعزعة الثقة لدى جمهور المستخدمين بالتأثير على توجهاتهم الفكرية واستيلا ب مشاعرهم من خلال التركيز على التفضيلات الشخصية لهم.

وتعد الدعاية هي الأخرى من المصطلحات التي تتداخل مع مفهوم الأخبار الكاذبة في المعنى، والمضمون؛ حيث تعد الدعاية بمثابة حملة إعلامية تهدف إلى التحكم في مشاعر وسلوكيات الجماهير بتوجيهها لوجهة معينة تخدم مصالح فئة سياسية أو اقتصادية معينة، من خلال نشر أفكار وقيم محددة بعناية، وترتكز الدعاية على إثارة العواطف واستمالة السلوك من خلال التكرار والتضخيم للفكرة أو القيمة المراد ترسيخها لدى الجمهور. وتستخدم الدعاية غالبا من قبل الساسة وقادة الرأي في أوقات الحروب والأزمات لتوجيه لرأي العام. و "بشكل عام تتركز الدعاية على خلق صورة إيجابية لمنتج أو شخص أو فكرة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الصورة صحيحة أم لا." (Uniprojecta، 2023م)؛ إذا وعلى الرغم من أن كلا من الدعاية والأخبار الكاذبة يهدف إلى توجيه الرأي العام بشكل أو بآخر، إلا أن الدعاية تختلف عن الخبر الكاذب في كونها قد تستخدم معلومات صحيحة بشكل متحيز لجهة أو شخص أو قيمة معينة بهدف استمالة عواطف الجماهير والتأثير على أفكارهم للوصول إلى إقناعهم باتجاه معين، ويستخدم القائمون على الدعاية أساليب نفسية لتحقيق تأثير أكبر على الجماهير، وتستخدم الدعاية غالبا من قبل الدول والحكومات للحفاظ على صورة السلطة و دحض الجهات المعارضة لها كما أن هذه الأخيرة قد تستخدم وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية خاصة أوقات الحروب والأزمات؛ في حين تعتمد الأخبار الكاذبة على معلومات مغلوبة ومحاولة تزيينها للجمهور على أنها أخبار حقيقية بغرض التلاعب بالعقول وتظليل الجماهير عن الوصول للحقيقة، ما يعد سببا في إثارة الفوضى ونشر البلبلة بين

أوساط الجماهير، خاصة في البيئة الرقمية التي يعجز فيها المستخدمون عن التحقق من صحة الأخبار التي يتداولونها والتي تعد الفضاء الملائم لانتشار هذا النوع من الأخبار، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الأسباب التي تساهم في انتشار الكبير للأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية؛ ونوجز أهمها في النقاط التالية:

- تعد البيئة الرقمية وبالخصوص مواقع التواصل الاجتماعي مجالا حاضنا لانتشار الأخبار الكاذبة؛ بفعل انتشار ما يعرف بنفسية الحشد لدى جماهير المستخدمين؛ بمعنى أن المستخدمين لهذه المواقع يتميزون بسهولة الانقياد دون تفكير؛ حيث يتداولون المحتويات الرقمية دون تفحص لمحتواها أو التأكد من صحتها.
- يتداول المستخدمون للبيئة الرقمية الأخبار الكاذبة بسبب تشكل عادات مشاركة فيهم بينهم تعتمد على سرعة النشر والتداول السريع "فبمجرد أن تتشكل هذه العادات يتم تنشيط مشاركة المعلومات تلقائيا عن طريق الإشارات على النظام الأساسي دون أن يفكر المستخدمون في نتائج الاستجابة مثل نشر المعلومات المظلمة" (مندور، 2023م).
- إعتقاد البيئة الرقمية على الخوارزميات التي تعتمد على تفضيلات المستخدمين في عرض ما يشاهدونه لزيادة التفاعل مع مختلف المنصات الرقمية، غير أن هذه الخوارزميات "لا تراعي الحقيقة أو التنوع في الآراء بل يفضل المحتوى الذي يثير الانفعال والتفاعل، مثل الأخبار الصادمة أو القصص التي تؤكد ما يصدق المستخدم مسبقا، حتى ولو كانت مظلمة أو كاذبة" (الإعلام الرقمي وتظليل المعلومات في مصر تحديات ما بعد الحقيقة 2025 م).
- الميولات النفسية والسلوكية للمستخدمين؛ حيث تميل النفس البشرية عموما لعامل الإثارة والاندفاع إلى تحقيق السبق في كل المجالات، على غرار السبق في نشر المعلومات والأخبار مما يوقع الأغلبية في نشر وتداول الأخبار الكاذبة بسبب ميولهم إلى عامل الإثارة والسرعة في نشر المحتوى دون التحقق من مصداقية المعلومات الواردة فيه.
- تراجع عامل الرقابة على المحتويات الرقمية، مما يقلل من نسبة التدقيق في المحتوى؛ على عكس الإعلام التقليدي الذي كان خاضعا لحارس البوابة أين تتم غربلة المحتوى والتدقيق فيه بصفة مهنية تقلل من فرص نشر الأخبار الكاذبة.
- انتشار ما يعرف بالذباب الإلكتروني أو البوتات والحسابات الآلية التي تستخدم أساسا بغرض نشر المعلومات المظلمة والأخبار الكاذبة.
- انتشار المنافسة السياسية والاقتصادية غير الشريفة؛ أين تعتمد فيها بعض الجهات خاصة خلال فترات الحملات الانتخابية أو الأزمات الاقتصادية لترويج الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية بهدف توجيه الرأي العام الإلكتروني وفق أجندة تخدم مصالحها وتضعف الجهة المستهدفة.

3) علاقة الرأي العام الإلكتروني بالسلطة:

لطالما كان الجدل قائما حول علاقة السلطة بوسائل الإعلام و بالرأي العام، ومع التطورات التكنولوجية التي شهدتها العصر الراهن شكلت البيئة الرقمية اليوم مجالا خصبا لممارسة الحريات و تكريس الديمقراطية في عالم تحكمه التقنية والخوارزميات الذكية؛ حيث ساهمت المنصات الرقمية في تكوين الوعي الاجتماعي لدى المستخدمين من خلال طرح النقاشات المفتوحة حول مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية، و بيان مصالحهم المشتركة وإتاحة فرص التواصل المباشر وتقديم التحليلات حول المواضيع الآنية الأمر الذي ساهم في زيادة جرعات الديمقراطية خاصة في المجتمعات النامية ويمكن من بروز النقد المباشر الموجه لممارسات السلطة

الحاكمة، من خلال مراقبة سلوكياتها وأفعالها وإبداء الرأي بشكل إلكتروني حولها سواء بالرفض أو التأييد حيث أن المحتويات المتداولة عبر مختلف المنصات الرقمية بين المستخدمين تعد اليوم العامل الأساس في تكوين آراء أفراد المجتمع، وتغيير نظرهم العامة للأمر؛ من خلال الوصول السهل للمعلومة التي تتيح الوصول إلى الحقيقة وفهم الإشكالات المطروحة في المجتمع. وفي هذا السياق يتضح كيف أن مستخدمي هذه المنصات الرقمية قد أصبحوا يعبرون عن آرائهم بصورة مباشرة وباتفاق غير مسبوق بفعل التقارب الفكري الناتج عن التعرض للمحتويات الرقمية بشكل متكرر ما جعلهم أكثر إدراكا لحقوقهم وواجباتهم، وأكثر وعيا بأن للشعب الحق في إعلاء صوته مقابل صوت السلطة الحاكمة، وأنه هو من يضفي عليها الشرعية، وهو ما يعرف اليوم بتبلور الرأي العام الإلكتروني الذي أصبح يعبر عنه علانية عبر الفضاء الرقمي بكل حرية بغض النظر إن كان مؤيدا أو معارضا للسلطة ما شكل ورقة ضغط على هذه الأخيرة؛ أين أصبح الرأي العام الإلكتروني سلاحا ضد الظلم والفساد الاجتماعي، ووسيلة للمطالبة بالحقوق الشرعية للشعب من خلال الاحتجاج الإلكتروني السلمي للدعوة إلى التغيير وتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية، حيث استطاعت وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة أن تساعد في ميدان تنظيم فعاليات الاحتجاج السلمي والسلمي المختلفة، وهو عامل بالغ الأهمية نظرا لارتباط النتائج بارتفاع عدد المشاركين وبتكرير (الضربة) المؤثرة المطلوبة في قطاع ما" (عامر، 1433هـ-2012م)، حيث أن ارتفاع عدد المستخدمين المعبرين عن آرائهم حول قضية ما والذين يتجاوزون الملايين يعد عاملا قويا للضغط على السلطة للانصياع للمطالب التي ينادي بها الرأي العام الإلكتروني، وقد ظهر هذا جليا في العديد من الانتفاضات الإلكترونية Digital cyber-activism عبر العالم على غرار الانتفاضة الإلكترونية الإيرانية التي عرفت "بالحركة الخضراء" والتي انطلقت عقب إعلان نتائج الانتخابات الإيرانية 2009م والتي أفضت إلى فوز الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد بعهدة ثانية، الأمر الذي أثار حفيظة أنصار منافسيه آنذاك والذين رفضوا بشدة نتائج الانتخابات واتهموا الحكومة الإيرانية بالتزوير، وقد لجأ المعارضون في طهران وقتها إلى المنصات الرقمية (انستغرام، تويتر خاصة) للتعبير عن غضبهم و التصريح برفضهم لنتائج الانتخابات حيث "دشن الكثير من نشطاء الحركة الخضراء الإيرانية حملات على مواقع التواصل الاجتماعي تتوعد النظام الإيراني بعودة الاحتجاجات التي اندلعت في 2009م إلى الشارع" (أحمد 2016، . الأمر ذاته حدث في مصر سنة 2011م أين ساهمت مختلف المنصات الرقمية كفيسبوك وتويتر ويوتيوب في تكوين رأي عام إلكتروني حول الوضع السياسي في مصر، وفساد السلطة الحاكمة من خلال تناقل صور الظلم والمعاناة التي يتعرض لها أبناء الشعب المصري، و برزت عدة صفحات اعتبرت كموائد مستديرة شكلت فضاء عاما لطرح النقاش المفتوح حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مصر في تلك الفترة، ولعل أبرزها "صفحة كلنا خالد سعيد على فيسبوك التي كان يديرها سرا مدير التسويق لدى غوغل وأثل غنيم بالإضافة إلى ناشطين حقوقيين مصريين كانت في يناير 2011م منصة حيوية لانتقاد فساد النظام المصري وأجهزته الأمنية" (ثورة مصر وفورة الإعلام الاجتماعي، 2012م)؛ حيث كانت هذه الصفحة وأخرى عاملا رئيسيا في تكوين رأي عام إلكتروني مصري متمحور حول فكرة عامه واحدة وهي وجوب الإطاحة بنظام مبارك الفاسد؛ وهو ما حصل بالفعل بعد الضغط الكبير للمستخدمين على السلطة وتحول موقفهم من انتفاضات إلكترونية إلى ثورة واقعية جامحة. من جهتها شهدت نيجيريا هي الأخرى انتفاضة إلكترونية شديدة التأثير أين انصاعت السلطة النيجيرية لضغط الرأي العام الإلكتروني النيجيري في قضية فرقة الشرطة الخاصة (سارس) التي اتهمت من قبل المواطنين بالوحشية بسبب تعرض العديد من المواطنين للضرب والقتل من قبل أفراد هذه الفرقة الخاصة التابعة للشرطة النيجيرية، وقد قامت السلطات العليا في نيجيريا بحل هذه الفرقة بعد انتشار هاشتاغ يطالب بإنهاء وجود

إشكالية تظليل الرأي العام الإلكتروني الجزائري في ظل انتشار الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية ومدى فعالية التشريعات الإعلامية الجزائرية في

مواجهة الظاهرة. -دراسة وصفية تحليلية -

شهرة بشير رفاد حنان

سارس#EndSARS على مواقع التواصل الاجتماعي في نيجيريا والعالم، كما خرجت مظاهرات مؤيدة لاحتجاجات نيجيريا في بريطانيا وكندا" (BBC.COM, 2020L) .

السلطة في الجزائر لم تسلم هي الأخرى من تأثير الرأي العام الإلكتروني على غرار الدول المذكورة على سبيل المثال لا الحصر، حيث شهدت البيئة الرقمية في الجزائر ازدهاما للمحتويات المطروحة حول مختلف القضايا العامة والتي يثير حولها مستخدموا مختلف المنصات الرقمية نقاشات مفتوحة ومعمقة أثرت على تكوين الرأي العام الإلكتروني وكونت له أجندة موحدة وموجهة لمسألة السلطة الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة بداية بسنة 2019م، حيث أصبحت كل قضايا الصالح العام تطرح عبر الانترنت وتقر عبر رقابة المستخدمين الذين أصبحوا قابلين للتعبئة والتوعية من خلال التحليلات المقدمة من مختلف الجهات على الانترنت بغض النظر عن مصداقية هذه التحليلات وهو الامر الذي ساهم في أغلب الأحيان في تظليل الرأي العام الإلكتروني بفعل الانتشار الكبير للأخبار الكاذبة والمعلومات المزيفة عبر البيئة الرقمية.

(4) تأثير انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية على تظليل الرأي العام الإلكتروني في الجزائر:

وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الفضاء العام الرقمي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة خاصة بداية من سنة 2019م بظهور الحراك الشعبي، ثم انتشار جائحة كورونا كوفيد 19 قد شهدت فيضا غير مسبوق من انتشار الأخبار الكاذبة Feck Nwes الأمر الذي كان له أثر بالغ على توجهات آراء المستخدمين الجزائريين إزاء كبريات القضايا الحساسة في البلاد، خاصة السياسية والاقتصادية منها، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خلق نوع من عدم الثقة والتوتر بين أفراد المجتمع الجزائري، أين أصبح الأفراد يقعون فريسة للمعلومات المظلمة التي تتداولها بعض المنصات والقنوات الإعلامية على غرار موقع قناة فرنس 24 التي بثت فيديو قديم راجع لاشتباكات التظاهرات في أحداث السكر والزيت على أنه إحدى تظاهرات الحراك الشعبي " (بوطمين، 2023/2022)؛ ما جعل مثل هذه الأخبار تؤدي إلى تبني المستخدمين لتصورات اجتماعية خاطئة حول الحراك الشعبي، وعلى غرار ذلك مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية.

إن الانتشار المتسارع للأخبار الزائفة عبر المجال العام الرقمي في الجزائر قد جعل الرأي العام الإلكتروني الجزائري يتأثر من خلال التوجيه الخاطئ لسلوكيات المستخدمين الجزائريين بفعل الاعتماد على تقارير خاطئة عن كبريات القضايا التي تمس الصالح العام، ما أدى إلى حدوث انقسامات داخل المجتمع بفعل اعتماد هذا النوع من الأخبار الكاذبة في الغالب على الخطابات المحرزة على الكراهية والعنف والمعلومات الخاطئة وغير الموثوقة، إضافة إلى تأثير الأخبار الكاذبة على سمعة مؤسسات الدولة الجزائرية والضرب في مصداقيتها الأمر الذي أفقد الجزائريين الثقة في الدولة. من جهة أخرى فقدت وسائل الإعلام الجزائرية مصداقيتها بفعل انتشار الأخبار الكاذبة أين "يمكن لهذه الأخبار غير الموثوقة أيضا أن تشوه سمعة المؤسسة الإعلامية بشكل مباشر من خلال اتهامها بالتحيز والتواطؤ وعدم الكفاءة" (بودهان، 2024) وهو ما جعل الرأي العام الإلكتروني الجزائري يشكك في كل محتوياتها حيث

5) قراءة تحليلية للتشريعات التي سنّها المشرع الجزائري لمواجهة ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية والحد من آثارها:

بعد الحملات المغرضة على الجزائر بنشر سيل من الأخبار الكاذبة والمغرضة عبر البيئة الرقمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي من قبل بعض الدول المجاورة منها بالخصوص؛ والتي مست مصالح الجزائريين واصبحت تهدد الأمن والسلم الوطنيين استجابت الجزائر كغيرها من دول العالم استجابة قانونية لمواجهة ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية؛ حيث أن المشرع الجزائري لم يعنى من قبل بتعريف الأخبار الكاذبة، ولم يعط لها مفهوما واضحا في كل قوانين الإعلام السابقة بداية من قانون 1981 إلى قانون 2012م، لكن ومع تزايد وتفاقم انتشار الأخبار الكاذبة عبر المجال الرقمي في الجزائر وما صاحبها من بلبلّة وتوتر في نفوس الجزائريين وزعزعة للثقة بينهم وبين السلطة الجزائرية فقد تحتم على الحكومة التعامل مع الظاهرة وتصنيفها قانونيا بشكل واضح ضمن الجرائم الإلكترونية من خلال تعديل قانون العقوبات سنة 2020م، ويمكن القول بأنها جريمة يتم فيها الترويج بشكل عمدي لمعلومات خاطئة أو مغرضة بهدف تظليل الرأي العام أو المساس بسمعة أو مصداقية بعض الأشخاص أو المؤسسات، وتعرف بأنها: "جريمة عمدية دائما الأصل فيها أن تكون علينية كما تعتبر من الجرائم الشكلية التي يكتفي ركنها المادي بقيام السلوك الإجرامي أي الفعل المادي أما النتيجة ممثلة في المساس الفعلي بالأمن العمومي والنظام العام" (جريمة نشر الأخبار، 2022م)، وفي سياق مكافحة هذا النوع من الجرائم فقد أصدر المشرع الجزائري "القانون رقم 09/04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها المؤرخ سنة 2009" (رقية، 2024)، والذي تضمن التعريف بالجرائم الإلكترونية التي ترتبط بتكنولوجيات الإعلام والاتصال المختلفة، حيث نص في مادته الأولى على ضرورة وضع قواعد خاصة للوقاية من هذا النوع من الجرائم؛ كما جاء فيه بحسب المادة (03) الثالثة منه "مراعاة الأحكام القانونية التي تتضمن سرية المراسلات والاتصالات، يمكن لمقتضيات حماية النظام العام أو لمستلزمات التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون، وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية" (قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق ل05 غشت 2009م يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، 2009م)؛ وقد أشار المشرع الجزائري من خلال هذه المادة إلى جملة من التوضيحات حول الإجراءات التي يجب على الجهات المختصة أن تتبعها في عمليات التحقيق والمتابعة القضائية في قضايا الجرائم الإلكترونية، بداية بإمكانية اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية لكل ما ينشر أو يذاع إلكترونيا، والتي تسمح للجهات المختصة في حالة الضرورة بمراقبة الاتصالات والمراسلات الإلكترونية وحتى تسجيلها في حالات الاشتباه في وقوع جرائم إلكترونية ماسة بالنظام العام أو تعذر الوصول إلى معلومات وحقائق عن بعض الجرائم الإلكترونية خلال سيرورة التحقيقات القضائية بهذا الشأن. هذا وقد تم توضيح الحالات التي يسمح فيها باللجوء لهذه الإجراءات المذكورة آنفا من خلال المواد الرابعة (04)، الخامسة (05)، السادسة (06) والسابعة (07) من نفس القانون.

هذا ولعل أبرز ما جاء به هذا القانون هو استحداث ما يعرف بـ: "الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم المعلوماتية من خلال نص المادة (13) "تنشأ هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال" (قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14

شعبان عام 1430 الموافق ل 05 غشت 2009م يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، (2009م)؛ وهي هيئة تقوم على تفعيل الوقاية من جرائم المعلوماتية وتسهيل عمل السلطات الجزائرية خلال عمليات التحقيق القضائي بخصوص هذا النوع من الجرائم ؛ وقد أنشأت هذه الأخيرة "بموجب القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009م والذي حددت المادة 14 منه مهام الهيئة والمتمثلة في:

- تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته.
- مساعدة السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في ذلك تجميع المعلومات وانجاز الخبرات القضائية
- تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال" (فتيحة، 2021)

و مع تطور تكنولوجيات الاتصال وتزايد عدد المستخدمين للمنصات الرقمية في الجزائر إزداد خطر انتشار الأخبار الكاذبة خاصة خلال الأزمات التي مرت بها البلاد خلال فترة نهاية العهدة الرابعة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وظهور الحراك الشعبي الجزائري، ثم انتشار جائحة كوفيد 19 التي كان لها الأثر الواضح في تحرك الدولة الجزائرية بهذا الخصوص-مكافحة الأخبار الكاذبة- حيث ان الاوضاع المخيفة للفضاء العام الرقمي التي تميزت خلال هذه الفترة بالانتشار الرهيب للأخبار الكاذبة عبر مختلف المنصات الرقمية، ما أثار البلبلة في أوساط الراي العام الإلكتروني الجزائري وأحدث نوعا من انعدام الثقة بين الشعب والسلطة الجزائرية بفعل الأخبار الكاذبة التي أفاد بعضها بأن القطاع الصحي في البلاد عاجز عن التصدي للجائحة، وتحدث البعض الآخر منها عن اختيار الاقتصاد وندرة المواد الغذائية،... الخ الأمر الذي زرع الخوف والهلع في نفوس المواطنين وأفضى إلى اضطراب المجال العام بالجزائر، ما ألزم الحكومة بالتحرك من خلال القيام بتعديلات على قانون العقوبات الوطني؛ لتصنيف ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة قانونيا تحت طائلة الجرائم الإلكترونية بصفة واضحة وصريحة.

هذا التعديل الذي مس قانون العقوبات جاء في آفريل 2020 م في إطار خطة الدولة الجزائرية لسن ترسانة تشريعية ردية ضد نشر الأخبار الكاذبة من قبل المواطنين والإعلام على حد سواء بغرض احتواء الأزمة و الحفاظ على استقرار المجتمع وحماية المواطن الجزائري من التظليل. وقد جاء فيالفصل السادس مكرر من قانون العقوبات المعدل والمتمم تحت عنوان "نشر وترويج أخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن العموميين في المادة 196 مكرر منه: " يعاقب بالحبس من سنة(01) إلى ثلاث سنوات (03) وبغرامة مالية من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من ينشر أو يروج بأي وسيلة كانت أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام ، وتضاعف العقوبة في حالة العودة" ؛ وقد جاء هذا التعديل كضرورة لحفظ النظام والأمن العام في الجزائر خلال هذه الفترة بفعل الانتشار الموهول للأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية،

إضافة إلى القانون رقم 20-05 المؤرخ في 05 رمضان 1441هـ الموافق ل 28 آفريل 2020م المتعلق بالتمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، حيث قام المشرع الجزائري باستحداث المرصد الوطني للوقاية من خطاب الكراهية، والذي يعد مؤسسة مهمة في التصدي لانتشار خطاب الكراهية في البيئة الرقمية على اعتبار أن هذا الأخير يعد سببا رئيسا في انتشار ورواج الاخبار الكاذبة

بين المستخدمين في البيئة الرقمية ، اين تستخدم هذه الأخبار كخلفية لنشر التحريض على نبذ الآخر، وتستخدم عناوين مزيفة لتمرير محتويات محرضة على الكراهية والتمييز سواء بسبب العرق أو الدين وغيرها. ويعرف هذا المرصد على أنه " حياة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري يوضع لدى رئيس الجمهورية ، تسجل ميزانيته في الميزانية العامة للدولة" (مشته، 2023)، ويلعب هذا المرصد دورا مهما في كشف المحتويات المحرضة على التمييز وخطاب الكراهية، والوصول إلى مروجيها وبالتالي الحد من ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة التي تنطوي على مثل هذه الخطابات المحرضة على الكراهية والعنف. هذا إضافة إلى قانون السمعي البصري 2024 من خلال ما تم التطرق إليه سابقا تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري يقوم بجهود جبارة لمكافحة ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية و تنظيم الانفجار المعلوماتي في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة ؛ غير أن ما يؤخذ على هذه الجهود هو الاقتضاب على تصنيف الظاهرة -نشر الأخبار الكاذبة- حسب قانون العقوبات المعدل والمتمم في أبريل 2020م ضمن الجرائم الإلكترونية دون تفصيل واضح في مفهوم الأخبار الكاذبة ، ولا أي تحديد لأركان الجريمة، حيث يعتبر الفقهاء والحقوقيون أن المفهوم الفضفاض لمصطلح المساس بالأمن العام يعد عائقا مباشرا لحرية الرأي والتعبير ، بفعل الخوف من الاستخدام التعسفي لهذا القانون خاصة ضد الصحفيين والناشطين والمدونين على مختلف المنصات الرقمية، ما يؤدي إلى قمع الأصوات المعارضة ، و التستر خلف غطاء محاربة الأخبار الكاذبة لاسكات أصوات معينة لا تخدم السلطة.

6. خاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية في الجزائر قد أثرت في كثير من الأحيان على توجيه الراي العام الإلكتروني في الجزائر بشكل غير صحيح بفعل توسع عدد المستخدمين لشبكة الانترنت والتي فاقت الثلاثين مليونا تقريبا، والذين يفتقر معظمهم إلى ثقافة التحقق من الأخبار والتحري عن مصادرها، ما جعل الاغلبية منهم فريسة سهلة لمروجي هذه الأخبار بشكل مكن من التثير على توجهاتهم الفكرية، وتظليلهم عن الحقيقة خاصة ما تعلق بالأمور السياسية على غرار ما وقع خلال فترة الحراك الشعبي أين شوهد انقسام كبير وشرخ في صفوف الناشطين بفعل رواج مثل هذه الأخبار، من خلال استهداف مروجيها لعواطف الجماهير الجزائرية و نشر هذه الأخبار بشكل متكرر ما أثر في كثير من الأحيان على الوعي العام بالقضايا الحساسة ، وبرغم الجهود التي قامت بها السلطة الجزائرية لمكافحة تأثير الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية، غير أن الملاحظ هو عجز الترسانة القانونية التي سنّها المشرع الجزائري في الحد من آثار هذه الأخيرة على توجيه الرأي العام الإلكتروني بشكل غير صحيح منجهة، وعلى استقرار الأمن العام عودة الثقة في وسائل الإعلام والسلطة من جهة أخرى ؛ لذا تقترح الباحثتان جملة من التوصيات للحد من تأثير انتشار الأخبار الكاذبة في البيئة الرقمية على الرأي العام الإلكتروني الجزائري ، ومذا زيادة فعالية القوانين الردعية المتعلقة بجريمة نشر الأخبار الكاذبة، وتتمثل هذه التوصيات في التالي:

- استحداث مراكز للتقصي وكشف الأخبار الكاذبة تتمتع بوسائل تقنية متطورة
- وضع تحت تصرف المستخدمين تطبيقات تقنية تمكنهم من التحقق من مصادر الأخبار.
- زيادة مساحة حرية الراي والتعبير للأفراد كي لا يضطرون لنشر أخبار كاذبة لتمرير رسائل رأي معينة.
- الابتعاد عن المصطلحات الفضفاضة في المواد القانونية المنظمة للبيئة الرقمية، وسن قانون خاص بجريمة نشر الأخبار الكاذبة فب البيئة الرقمية ينطوي على تعريف دقيق للأخبار الكاذبة ، ويبين أركان قيام جريمة النشر في البيئة الرقمية بشكل مفصل يستبعد فرص التضييق على حرية الرأي والتعبير.

- زيادة التوعية بمخاطر نشر الأخبار الكاذبة عبر البيئة الرقمية من خلال عقد المؤتمرات والمحاضرات حول التربية الرقمية ببيان أهمية التحقق من المحتويات قبل تداولها.

- تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة في متابعة مروجي الأخبار الكاذبة وتقديمهم للعدالة.

7. قائمة المراجع:

م يتضمن القواعد الخاصة 2009 غشت 05 الموافق ل1430 شعبان عام 14 مؤرخ في 04-09 قانون رقم (05) 45. (16 09 م، 2009). للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها

:أبوضبي-سكاي نيوز عربية Consulté le 07 19, 2025, sur <http://www.skaynwesarabia.com> (25 01 م، 2012) ثورة مصر وفورة الإعلام الاجتماعي

BBC.COM. (2020L, 10 11). Consulté le 07 17, 2025, sur BBC NEWS: <https://www.bbc.com>

:منتديات المحاكم والمجالس القضائية sur م، 2025 Consulté le 07 22, 2025, (05 04 م، 2022). جريمة نشر الأخبار <http://tribunal dz.com>

sur م، 2025 Consulté le 07 29, 2025, (19 07 م، 2025). الإعلام الرقمي وتظليل المعلومات في مصر تحديات ما بعد الحقيقة <https://rc-rl.org>: المركز الإقليمي للحقوق والحريات

:Uniprojecta. (2023 م، 06 08). اختلافات بين الدعاية والإعلان. Consulté le 07 29, 2025, sur Uniprojecta: <http://ar.uniprojecta.com>

Consulté le 07 19, 2025, sur <http://aawast.com/home/article/> (10 يونيو، 2016). ع، أحمد

في وسائل التواصل الاجتماعي تأصيل في المفهوم وبحث في The Fake News الأخبار الزائفة. (04، 2024). أ. ع، الأشعري p. 151. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية. الدوافع

p. 04. دراسات. 2013-2015 استراتيجيات الأخبار الكاذبة في الإعلام المصري. (06 02 م، 2024). أ، الرشدي

p. (03) 14، دفاتر السياسة والقانون. استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة الأخبار الكاذبة. (14 06 م، 2020). أ. ع، الكريم 145.

. دار غريب للطباعة والنشر: القاهرة الحرب النفسية والشائعات. (م 1977). س. م، الله

المجلة الجزائرية للأمن. الرأي العام الإلكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي. (02 07 م، 2020). ع. ن، بشير p. 258. (02 05، الإنساني

مركز. الأخبار الزائفة وتأثيرها على الثقة في المحتوى وانعكاسها على الهوية المهنية لمؤسسات الإعلام. (06، 2024). ي، بودهان p. 385. الجزيرة للدراسات

p. (01) 08، مجلة الإعلام والمجتمع. التكيف المدرسي في ظل البيئة الرقمية قراءة في العلاقة والأثر. (06، 2024). ب. د، بوزيان 48.

قسنطينة الأخبار الزائفة عبر الفيسبوك أثناء الحراك الشعبي في الجزائر دراسة تحليلية ميدانية. (2022/2023). أ. ع، بوطمين كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري: الجزائر

. دار الفجر: مصر، القاهرة. (01. éd.) المعجم الإعلامي. (م 2004). م. م، حجاب

-
797. p. 13(01), *مجلة المعيار*. البيئة الرقمية النظريات الإعلامية والميديا الجديدة. (2022, 06 01). ر. ب. حسينة.
- الجامعة الافتراضية السورية: دمشق. *الرأي العام وطرق قياسه*. (2020). ب. حلاق.
- مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حماه: حماه. *منهجية البحث العلمي*. (2012م/1437هـ). ك. دشلي.
- المجلة*. المسؤولية الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة في قانون العقوبات الجزائري دراسة وثائقية. (2024, 03 10). ب. ح. رقية. 554. p. 08(01), *الأكاديمية للبحوث الفلانوننية والسياسية*.
- وزارة الإعلام السورية. (Vol. 01) *لرأي العام وحضائته لنروة سنام المجد في غزة*. (2016م). ب. زريق.
555. p. 10(03), *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية*. الرأي العام بين الواقعي والإلكتروني. (2022م, 08 10). ن. سالم.
- دار النشر للجامعات: مصر، القاهرة. (éd. 01) *لرأي العام الإلكتروني*. (2012-2013). ح. ف. عامر.
57. p. 14(04), *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري. (2021, 11 12). ب. فتية.
- دراسة في المفهوم -الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وأثارها على إتجاهات الرأي العام. (2020, 06 02). ن. لحر.
581. p. 07, *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*. العلاقة والأهداف.
- دراسة تحليلية نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأثارها في صناعة الرأي العام. (2022-2023). أ. محدي.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح: الجزائر، ورقلة. *لأخبار الحراك الجزائري عبر موقع فيسبوك*.
- المتعلق بالوقاية من التمييز 20-05 المرصد الوطني كآلية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية وفقا للقانون. (2023, 07 30). ن. مشته.
104. p. 06(03), *المجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث*. وخطاب الكراهية ومكافحتها.
- سبب انتشار الأخبار الكاذبة على السوشل ميديا، م2025, 07 29, Consulté le 01 18, 2023). e3lam.com. أ. مندور.
- <http://www.e3lam.com>